فلسفة التهجير وفن الاقتلاع للفلسطينيين وثبات حق العودة

بحث مقدم لمؤتمر "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"

جامعة القدس المفتوحة

2012/5/13

الأستاذ الدكتور/ صلاح حسن عاوور

أستاذ التاريخ بجامعة القدس المفتوحة – فرع رفح

2012م

إن اقتلاع شعب بأكمله وسلبه أرضه وممتلكاته هي كارثة غير مسبوقة ولا يوجد في التاريخ المعاصر اية سابقة بقيام اقلية أجنبية بتدمير نسيج الأغلبية الأصيلة ، واحتلال أرضها وطردها من منازلها ، وبكل المقاييس لا يوجد مثيل لهذه الجريمة ([1]) .

إن جرائم الحرب التي اقترفتها إسرائيل عام 1948م عديدة من بينها المذابح التي وصلت عدد الموثق منها إلى 39 والرقم الحقيقي يزيد على المائة ، ولكن لم ينشر خبرها خارج نطاق القرية أو المجتمع الفلسطيني ، والسبب هو ضعف القدرة العربية على التوثيق والإعلان .

ولكن الاهتمام بدأ يتزايد بسبب فتح الملفات الإسرائيلية وملفات الصليب الأحمر، والباحثين ، وظهرت كتب لمؤرخين إسرائيليين ولغيرهم تكشف زيف الرواية الصهيونية لحرب فلسطين ، كما أن هناك شهود عيان (غير أهل فلسطين) هم مراقبو الهدنة الذين أرسلوا تقاريرهم الميدانية إلى الكونت برنادوت وخلفه الدكتور بنش .

فما إن وضعت حرب عام 1948م أوزارها حتى بدأت المحاولات المتكررة لتغيب الشعب الفلسطيني وطمس قضيته الوطنية، والتنكر لحقوقه المشروعة وقد تم التركيز في هذه المرحلة على محاولة تصفية الجانب الأكثر بروزًا من القضية الفلسطينية والمتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الأمر الذي يُعتبر أساساً لتصفية القضية الفلسطينية بمجملها ([2]) .

وهكذا بعد هزيمة العرب في حرب صورية عام 1948م دخل الشعب الفلسطيني عصراً إطاره النكبة ، وفحواه اغتصاب الأرض والهوية ، والاقتلاع والتهجير إلي المنافي والشتات ومنظومة المآسي الأخرى التي راهن كثيرون على أنها الضربة القاضية له ، وأنها على أقل تقدير قد أخرجته خارج حدود زمانه ومكانه ، وأفقدته هويته الوطنية والثقافة .

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الجوهرية في الصراع الفلسطيني الصهيوني ، وهي من أدق قضايا الشرق الأوسط وأعقدها بعامه ، والشعب الفلسطيني الذي شتته الاحتلال الصهيوني

---

[1] – أبو ستة ، سلمان : اللاجئون الفلسطينيون (الواقع الراهن والحل ... في إطار حق العودة) ، المركز القومي للدراسات والتوثيق ، طبعة 1 – غزة ، سنة 2001 م ، ص 13 .

[2] – أبو عمرو ، زياد : أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ، دار الأسوار– عكا، سنة 1987م، ص15

بخاصة ، فهي تستحوذ على أذهان كل قطاعات الشعب الفلسطيني وفئاته وتقض مضجع اللاجئ الفلسطيني ، كما تثير خوف الصهيوني ، فهي قضية محورية ومعقدة ([1]) .

أولاً: فلسفة التهجير وفن الاقتلاع

لم يقاس أي بلد في العالم عبر تاريخه من المنح والكوارث والنكبات مثلما قاست فلسطين فقد اتخذت القوى المعادية للأمة العربية والشعوب الإسلامية من فلسطين باباً تتسلل منه إلى العالم العربي لتحقيق أطماعها ومآربها ([2]) .

إن من أشد الجوانب فجيعة في مأساة فلسطين طغيان المغالطات وألوان الافتراء والتجني على التاريخ والحضارة ، فقد استبعد مؤسسو الصهيونية منذ البداية وجود الشعب الفلسطيني ، وعملوا – ومازالوا يعملون – على انتزاع ما تبقى من الأراضي في أيدي الفلسطيني . ويرفضون عودة اللاجئين المشتيتين في كل أنحاء العالم ، وفي ذات الوقت تعطي الحق لكل يهودي في العالم أن يستوطن فلسطين ([3]).

ومن هنا نقدم صوراً من صور التهجير الإجباري للشعب الفلسطيني من أرضه ولا نزعم أنها تغطي كل أحداث الهجرة ، ولكنها تبين أن هناك شعباً فلسطينياً يعيش على أرض فلسطين ، وأن هذا الشعب سُلب حقه في العيش على أرضه في سلام وأجبر على النزوح .

الصورة الأولى : قرية دير ياسين وفن الاقتلاع

تقع قرية دير ياسين على المنحدرات الشرقية لتل يبلغ علو قمته 800م ، وتطل على مشهد واسع من الجهات كلها. وكانت القرية تواجه الضواحي الغربية للقدس التي تبعد عنها كيلو متر واحد ، ويفصل بينهما واد ذو مصاطب ونثرت فيها أشجار التين واللوز و الزيتون وكان هناك في موازاة

---

[1] – البسطامي ، مها : الصراع على الارض والسكان في فلسطين ، مجلة شؤون فلسطينية ، عدد آذار (مارس) عام 1990م ، ص 114 .

[2] – جابر ، فايز فهد : القدس (ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها) ، دار الجليل للنشر – عمان ، الطبعة 1 ، سنة 1985م ، ص 7

[3] – مجلة الهلال المصرية ، عدد مايو ، سنة 1998م ، ص 32

الطرف الشمالي للوادي طريق فرعيه تربط دير ياسين بهذه الضواحي وبطريق القدس – يافا الرئيسي الذي يبعد عنه نحو كيلو مترين شمالا ([1]) .

كانت منازل دير ياسين مبنية بالحجارة وكانت القرية تتزود بمياه الشرب من نبعي ماء ، واعتمد أهلها في معيشتهم الى حد بعيد على الزراعة المشفوعة بتربية المواشي ، وقام سكان القرية منذ بداية عهد الانتداب باستثمار مقالع الحجر الكلسي ، ثم طورت صناعة قلع الحجارة وقطعها حتى بلغ عدد كسارات الحجارة العاملة في أواخر الأربعينات أربعاً ، وأنشأت شركات باصات محلية ، وكان بها مدرسة ابتدائية للبنين وأخرى للبنات ، وفرن ، ونزلان وناد اجتماعي(نادي النهضة) ودكاكين ، وأربع آبار ومسجد .

ودير ياسين قرية مزدهرة متنامية ذات علاقات سلمية نسبياً بجيرانها اليهود الذين كان بينها وبينهم حركة تجارة واسعة ([2]).

وننقل إليكم الصورة الأولى من هذه القرية الوادعة الهادئة التي حدثت فيها مذبحة مشهورة كان لها أثر كبير في تشريد عدد كبير من أهالي فلسطين ، فهي تمثل قمة الإجرام والعربدة الصهيونية ([3]) .

لم يكن ليل يوم الجمعة 9 نسيان / ابريل عام 1948م ، ليلاً سكننا بالنسبة إلى أهالي دير ياسين البالغ عددهم 750 نسمة . بيد أنه لم يخطر ببال أحد منهم أنها ستكون آخر ليلة يأوون فيها إلى فراشهم بين أهليهم ووسط كرومهم في قرية آبائهم وأجدادهم ، أو أن الكثيرين من أقرب الأقربين إليهم لن يروا غروب الشمس التالي .

ولف القرية جو جمع بين دكنة الليل والحزن على القائد عبد القادر الحسيني شهيد معركة القسطل ، وشد القلوب شعور بالانقباض وهواجس مصدرها التحسب وضيق النفس .

قامت طائرات العدو الصهيوني بقصف القرية بالعديد من القنابل فجر يوم 1948/4/9م ، وبعد القصف تقدم الجيش الإسرائيلي وحاصر القرية من جميع الجهات ثم بدأ بالهجوم عليها مستخدماً 15

---

[1] – الخالدي ، وليد : كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها اسرائيل سنة 1948م وأسماء شهدائها) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ، لبنان ، سنة 1997م ، ص 618 .

[2] – الخالدي ،كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص 620

[3] – الخالدي ، وليد : دير ياسين (الجمعة 4/9 / 1948م) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ، سنة 1990م ، ص 45

دبابة ومشاة كُثر ، هذه القرية التي كان يدافع عنها أبناؤها المسلحون والذين لا يزيد عددهم على خمسة وثمانين مجاهداً يحملون بنادق قديمة وذخائر قليلة .

ومع الفرق الواضح في ميزان القوى استمرت المعركة حتى الساعة الثانية والنصف ظهراً ، وصمد أبناء القرية ونساؤها اللواتي وقفن من وراء المجاهدين .

ولم تهدأ المعركة إلا بعد انتهاء الذخيرة من أيدي المجاهدين ، وبعدها دخل الصهاينة المجرمون كل شارع وكل بيت ، واستحلوا القتل والتمثيل ، ولم يفرقوا بين شيخ وطفل وعجوز وامرأة .

لقد مثلوا بالقتلى ، وأرغموا الأسرى على أن يدوسوا على جثثهم ، وسلبوا حلي النساء وجردوهن من الحجاب ، واغتصبوا بعضهن .

تقول إحدى النساء اللواتي نجون من الموت : رأيت يهودياً يطلق الرصاص على عنق زوجة أخي خالدية التي كانت حاملاً وموشكة على الوضع (تطلق) ، ثم شق بطنها بالسكين ، ولما حاولت إحدى النساء إخراج الطفل من أحشاء الحامل الميتة قتلوها أيضاً واسمها (عائشة رضوان) ([1]) .

وشاهدة أخرى على الحدث تقول : يهودي شق جسم جارتها (جميلة حبش) من الرأس إلى القدم ، ثم قتل بالطريقة ذاتها على عتبة المنزل جاراً آخر للأسرة يدعى (فتحي) ([2]).

هكذا يعتقد اليهود حسب تعليمات تلمودهم وأسفارهم التي تعتبر قتل العربي من الواجب الديني ، يقول تلمودهم : " فكل خير يصنعه يهودي مع أُممي هو خطيئة عظمى ، وكل شر يفعله معه هو قربان لله يثيبه عليه " أما التوراة فتقول : " أهلكوا جميع من في المدينة من رجل و امرأة وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف ، واحرقوا المدينة بمن فيها بالنار " ([3]).

وتروي نزيهة رضوان أنها ليلة الجمعة 1948/4/9م أنها كانت في منزل والداها أحمد سعد رضوان مع أخيها عمر (عامان) وجدتهما لوالدتهما الحاجة آمنة (80 عاما) حيث فوجئت برؤية عمها الشاب رضوان يتدحرج جريحا على السلم الداخلي المؤدي إلى السطح ، فساعدته الجدة على

---

[1] – الراوية السيدة أم محمد : السن 77 سنة تاريخ اللقاء 2007/3/1م ، مكان اللقاء منزل الحاج ديب الشريف في مخيم رفح .

[2] – الراوية : السيدة أم علي 75 سنة ، تاريخ اللقاء 2007/3/1م ، مكان اللقاء منزل الحاج ذيب الشريف في مخيم رفح .

[3] – التوراة : سفر يوشع ، الإصحاح الثامن .

السير لكنه ما لبث أن أخذ بندقيته وشرع في إطلاق الرصاص من خلال النافذة المطلة على الطريق .

ويشاهده المهاجمون الصهاينة فيلقون قنبلة يدوية على المنزل تهزه وتحطم زجاج شرفته ، وتقول: أخذت أنا وأخي عمر نبكي من شدة الخوف ، فتقدمت جدتي نحو عمي رضوان وأخذت البندقية منه وخبأتها تحت الفراش وطلبت منه أن ينام فوقه ، وأخذ اليهود يطرقون الباب بأعقاب بنادقهم ويقولون بالعربية (افتحوا وإلا ننسف الدار عليكم) ، وطلبت جدتي الأمان وألا يقتلونا فقالوا : (لا نقتلكم) وفتحت جدتي الباب ودخل يهوديان مسلحان ومعهما فتاة مسلحة ، وسألوا جدتي عن الشخص المسلح وقبل أن تجيب شاهدوه نائما فسحبوه من السرير وأطلقوا عليه الرصاص ، ورأيت عمي يترنح ويدور حول نفسه ، وتقدمت اليهودية منه وصارت تطلق الرصاص على رأسه حتى مزقته . فارتعدنا أنا وجدتي من هول المنظر([1]) .

ودفعونا إلى الخارج ووضعونا في قن الدجاج وأمرونا ألا نغادر القن وساروا نحو القرية ، وبعد فترة أخذتنا جدتي حاملة عمر على ظهرها عبر أشجار الزيتون نحو أقرب بيت من أقربائنا آل زهران عند عمتي بسمة أسعد رضوان ، وقبل وصولنا إلى دار عمتي بسمة بقليل فوجئنا بيهودي قابلنا وجها لوجه يطلق النار على جدتي فسقطت على الأرض وسقط أخي عمر عن ظهرها فارتميت بجانبها ، وبعد قليل تفحصت جدتي ووجدتها تتضرج في بركة من الدماء وأخذت أبكي وأقلب أخي عمر وأناديه ولكنه كان قد مات أيضا ([2]) .

ثم تقدمت من منزل عمتي بسمة داخل الحوش الذي كان يضم بيوتا عدة للعائلة ويا لهول ما رأيت : الجثث أكواماً أكواماً أمام كل باب منها ، وكان باب دار عمتي محترقاً والدخان يتصاعد من الداخل ولا يمكن رؤية شيء في داخل البيت ، ورأيت عمتي بسمة مطروحة على مدخل البيت من حولها جثث بناتها وابن عمتي فتحي (3 أعوام) وكان تحت رأس عمتي بركة من الدم وغطاء رأسها ملقى إلى جانب رأسها ، وبينما كنت أنظر إليها سمعت أنينا من الداخل وبكاء طفلة من ناحية أخرى ، فناديت وأجابني صوت يقول أنا فاطمة فعرفتها لتوي لأنها بنفس عمري وكنا نلعب سوياً ، وسألتني من أنت ؟ فقلت لها أنا نزيهة فطلبت مني أن أدخل البيت وقلت لها إنني لا أستطيع ذلك لأن بيتكم محروق ، وطلبت منها أن تخرج هي وتأتي عندي فقالت إن رأسها ينزف دماً ولا تستطيع الحركة ،

---

[1] – الراوية : نزيهة أحمد رضوان ، أنظر الخالدي(دير ياسين) ، مرجع سابق ، ص 69

[2] – المرجع السابق ص 70–71.

وعدت إلى عمتي وأخذت أضع يدي على جبينها ورأسها وتلطخت يداي وشعري بدمها ، واعتراني فزع هائل ورجعت واستلقيت بجانب جدتي وأخي عمر ولشدة خوفي غفت عيناي ، وكنت قد شاهدت على درج أحد البيوت طفلاً صغيراً رأسه سافلاً ورجليه إلى أعلى ودمه يسيل من أعلى الدرج ولم أعرف من هو ([1]) .

هذه الصورة الأولى التي تحدث أهلها عنها ونقلوها لنا كما شاهدوها بكل مآسيها وأحزانها ، ونحن نضعها بين أيدي أبناء فلسطين الذين لم يعاصروا هذه الأحداث الرهيبة التي تقشعر لها الأبدان ليبقى في ذاكرتنا وذاكرة أبنائنا دائماً أننا أجبرنا إجباراً على ترك منازلنا ومزارعنا التي نتطلع إلى العودة إليها قريبا إن شاء الله .

[1] المرجع السابق ص 70.

الصورة الثانية : قرية الطيرة (طيرة حيفا – طيرة اللوز – طيرة الكرمل) وجرائم التهجير

تنتشر هذه القرية على المنحدرات الغربية السفلى لجبل الكرمل ، مشرفة على السهل الساحلي . وكانت طريق فرعية تصلها بالطريق العام الساحلي إلى الشمال الغربي منها ، كانت قرية الطيرة من أهم قرى قضاء حيفا ، فهي أكثرها سكاناً وثانية كبرى القرى في القضاء من حيث المساحة، وتقع هذه القرية على بعد 7 كيلو متر جنوب حيفا .

بنى سكانها (6000 مسلماً و50 مسيحياً) منازلهم الحجرية كالعناقيد ، وكان شكل القرية مصلباً وفيها مدرستان ابتدائيتان ، وقد اشتملت أراضيها على بضعة ينابيع وزرع سكانها الزيتون ، وكان فيها ثلاث معاصر زيتون آلية ، وقد غرس فيها أيضاً الكثير من شجر اللوز ، وهذا ما أدى إلى تلقيبها بطيرة اللوز ([1]) .

إن الكشف عن جرائم الصهاينة التي لم ينج منها لاجئ واحد عام 1948م تبرزها التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة التابعيين لأمم المتحدة عام 1948م حيث ذكروا بالاسم والتاريخ قصص المذابح التي اقترفتها إسرائيل ، وحكاها الناجون منها ، ولم يصدقهم العرب ولا الغرب الذين لم يستمعوا لهم وبقيت ذكرياتهم الدامية في صدروهم ، أو نقلوها لأولادهم ، او سجلت في كتب عربية محدودة الانتشار ([2]) .

ويكشف ملف من أرشيف الأمم المتحدة عن واحدة من أفظع جرائم الحرب الإسرائيلية وهي حرق جماعة من أهل الطيرة – حيفا – أحياء .

فبعد سقوط حيفا صمدت القربة للحصار لمدة شهرين ، وأخيراً سقطت في 1948/7/16م بعد هجوم من البر والبحر عليها ، ودخلتها قوات اللواء الكسندروني وذلك قبل يومين من إعلان الهدنة الثانية بعد أن سقط 13 شهيداً منها ، وانسحب المقاتلون الشباب إلى خارج القرية ، وبقي كبار السن والنساء والأطفال الذين استسلموا للجيش اليهودي .

اعتقل اليهود حوالي 30 شخصاً من متوسطي العمر واقتادوهم إلى معتقل في عكا ، ثم نقلوا حوالي ثلاثمائة شخص في 20 حافلة إلى منطقة اللجون ، وكانت ترافق كل حافلة مجموعة من الحراس

---

[1] – الخالدي ، وليد : كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص 109

[2] – رابيين ، إسحاق : بطاقة الخدمة ، مكتبة تل أبيب ، ج1 ، سنة 1979م ، ص 99

اليهود يحملون مدافع رشاشة ، حيث أنزلوهم وطردوهم في اتجاه المنطقة العربية وأطلقوا خلفهم زخات من الرصاص .

وفي يوم 1948/7/25م (19 رمضان) عاد اليهود إلى القرية فنقلوا ما تبقى من الأهالي وهم حوالي 80 شخصاً في حافلات يهودية تحت الحراسة ، ولما وصلوا إلى منطقة شرق اللجون حوالي الساعة الثامنة مساء وقفت الحافلات على طريق العفوله ، وأمر اليهود الاهالي بأن ينزلوا من الحافلات ويحمل كل منهم صرته ، وأجلسوهم في دائرة تبعد حوالي 200 متر عن الطريق العام في حقل قمح محصود .

اشتد العطش بالأهالي بعد يوم طويل من السفر في رمضان ، فطلبوا ماء ليشربوا ،فجاء اليهود بغالونات من البنزين ، وصبوه على الأهالي الجالسين على صررهم ، وعلى الحصاد الجاف حولهم وأشعلوا فيهم النيران ، وتركوهم يحترقون ، وأطلقوا النار على من حاول الهرب منهم .

أصاب الاهالي الذعر والنار تأكلهم ، ولم يعرفوا أين يتجهون في الظلام ومعظمهم عاجز عن الحركة لكبر السن والمرض ، ومنهم عاجز عن الرؤية فصاروا يصرخون ويستغيثون ، نجا البعض وأخبر بما جري ، ولكن ليس من المعلوم كم نجا من المحرقة ، وقد تمكن مراقبو الأمم المتحدة من تسجيل شهادة عشرة اشخاص من أصل 15 يعتقد أنهم نجوا ، وكانت آثار الحروق واضحة عليهم . أما الأحياء الذين أحرقوا فيصل عددهم إلى خمسة وخمسين شخصا ، واستقر رأي المراقبين على قائمة فيها 28 اسما ([1]).

قال الشاهد عبد الفتاح سلوم : (إنه هرب من النار وأطلق عليه اليهود الرصاص فأصيب في فخده ، وظل لمدة ساعة ونصف في الظلام إلى أن نام تحت شجرة زيتون شمال قرية رمانة).

وذكر الشاهد الحاج حسن سلوم الوقائع نفسها وقال : (إنه هرب في اتجاه قرية زلفة وأمضى الليلة هناك) وأفادت الشاهدة رحمة ابراهيم الحاج لمراقبي الهدنة بالآتي : (عندما وصلنا شرقي اللجون قال اليهود انزلوا من الباصات ، وكل واحد يجلس على صرة ملابسه على شكل دائرة ، كنا في غاية العطش وطلبنا الماء ، قال اليهود بالعربية انتظروا ، وذهبوا في اتجاه الباصات وعاد كل واحد منهم يحمل تنكه وبدأ يصب محتوياتها على الناس والصرر ، ثم أشعلوا النار فيها وذهبوا .

[1] – تقرير الاستخبارات العسكرية (خدمات اعلامية) التابعة للهجاناه 1948/7/30م .

كنت أصغر وأقوى من البقية فلما شممت أن السائل بنزين وليس ماء هربت من الجهة البعيدة عن النار ، وجريت واختبأت تحت صخرة إلى الصباح ، وكنت أرى النار مشتعلة والناس يصرخون ويستغيثون .

وفي الصباح ذهبت إلى مكان المحرقة وعندما وقع بصري على عدة جثث متفحمة استبد بي الرعب ، وجريت إلى أن وصلت إلى قرية زلفة حيث وقعت على الأرض من الخوف والتعب والإعياء فجاء أهل القرية وأخذوني إلى جنين ([1]).

وتوالت شهادات الشهود تروي القصة ، وتكرر سرد أسماء الضحايا وطريقة حرقهم على رغم اختلاف الشهود والمحققين ومكان التحقيق وصلت لجنة التحقيق في تقريرها الأولي المؤرخ في 1948/9/12م إلى قناعة إلى أن الشهود أدلوا بالحقيقة ، وأن هذا العمل – حرق الأهالي – عمل شبه حربي مخالف للهدنة . وسجل هذا الملف باسم حرق 28 من العرب الأحياء ([2]).

أما رد الخارجية الإسرائيلية على الاتهام في هذه الجريمة البشعة فكان متناقضاً فقد كتب والتر إيتان – مدير الخارجية الاسرائيلية إلى د. مون في 1948/9/8م " إن هذا الاتهام مقزز ولا يمكن تصديقه ، وليس له أساس من الصحة ، واختراع من وحي الخيال الشرقي .... ولكي تثبت صحة هذا الادعاء الخرافي ، فإنه يجب إعادة المحروقين أحياء) ([3]).

وكتب أن الأهالي ربما خلطوا بين الجثث المتفحمة شرق اللجون ، وأخرى في عين غزال ، فالقوات الإسرائيلية قامت في 1948/7/25م ، بعملية تمشيط أمنية فوجدت قرب عين غزال 30 جثة متعفنة ، وقرر القائد إحراقها خشية على قواته من الوباء ، ولأنه لا يوجد خشب كاف ، كان الحرق غير كامل ، لذلك أمر القائد بعض الأسرى في اليوم التالي بدفن الجثث ، وأدى انتشار هذا الخبر إلى الانطباع الخاطئ بأننا حرقنا الأهالي وهم أحياء ([4]) .

---

[1] – أبو ستة ، سلمان : حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، المؤسسة العربية الدراسات والنشر – بيروت ، سنة 2001م ، ص 13 – 14

[2] – أبو ستة : حق العودة ، المرجع سابق ، ص 132

[3] – أبو ستة : حق العودة ، المرجع سابق ، ص 133

[4] – صحيفة هعولام هزيه (هذا العالم) 1966/5/15م .

إن إشارة والتر إتيان إلى الجريمة الثانية قرب عين غزال ذات مغزى ، لأن الكونت برنادوت أبلغ مجلس الأمن عن هذه الجريمة الأخيرة في 1948/7/30م ولهذا أراد والتر إتيان أن يخفي جريمتين في جريمة واحدة .

الصورة الثالثة : قرية يازور ووسائل الترويع

تقع هذه القرية في رقعة مستوية من الارض في السهل الساحلي الاوسط وتتصل بيافا والرملة من خلال الطريق العام الممتد بين هاتين المدينتين وباللد ويافا بواسطة خط سكة الحديد الذي يصل إحداهما بالأخرى ، وهذه القرية قديمة حيث ذكرت في حوليات الملك الاشوري سنحريب .

كانت يازرو مقسمة إلى أربعة احياء حي لكل من الحمائل الاربع المقيمة فيها .

كان عدد سكان هذه القرية 4500 مسلم و 40 مسحياً ، وكانت الزراعة عماد اقتصاد القرية حيث زرعت الحمضيات والحبوب وقام السكان بتربية البقر والماعز والغنم ووجد فيها عدة آبار ارتوازية .([1])

الجرائم الاسرائيلية في قرية يازور

بدأت وحدات البلماخ في شهر يناير وفبراير من العام 1948م تخرب منازل يازور ، مستخدمة أسلوب هجمات أضرب وأهرب ، فقد أوردت صحيفة فلسطين نبأ هجوم وقع في 11 ديسمبر 1947م حيث انطلقت شاحنة خفيفة مسرعة عبر شوارع القرية ورمي منها القنابل على المقهى وعلى أحد محلات الحلاقة ([2]).

وفي 18 ديسمبر تنكر عدد من الجنود الصهاينة بزي الجنود البريطانيين ، واندفعوا داخل القرية ورشقوا مقهى يقع على الطريق الرئيسي بقنابل عدة ، سبب انفجارها مقتل ستة من سكان القرية . وفي 8 يناير 1948م قام الصهاينة بغارتين على القرية مما ادي إلى مقتل عدد من سكانها، وأيضاً عمل اليهود كميناً لشاحنة تنقل عمالاً من يازور فقتل 3 وجرح 12 ([3]) .

---

[1] – الخالدي : كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص 722

[2] – جريدة فلسطين ، 30 ديسمبر 1947م .

[3] – جريدة نيويورك تايمز ، 22 يناير 1948م .

وفي شهر فبراير عام 1948 م قام الصهاينة بشن هجوم بمدافع الهاون والرشاشات على القرية وكان الهجوم قبيل منتصف الليل واستمر حتى الفجر أدى إلى تدمير 7 منازل ووقوع عدد من القتلى والجرحى ([1]) .

وفي الشهر نفسه وقعت غارة كبرى حيث هاجمت قوة صهيونية القرية من الغرب والشمال تحت غطاء المدفعية واستخدم الإسرائيليون الدبابات والعربات المدرعة ، وقد دمروا معمل ثلج وعدة منازل ، وقتلوا عدداً من السكان ، وتركوا عدداً من الجرحى ينزفون .

وقد تواصلت الغارات على نحو أسبوع تقريبا حتى تم احتلال القرية في 30 إبريل عام 1948م وهُجرَّ سكانها تحت قوة السلاح من منازلهم وهم في حالة بائسة جداً ([2]).

ثانياً: حق العودة

المفهوم الصهيوني لحق العودة

تدعي إسرائيل أن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بناءً على أوامر عربية ، ولقد تم دحض هذه الخرافات بشكل قاطع ، وبعد أن أكدت الدراسات المستندة على ملفات إسرائيلية والتي قام بها مؤرخون إسرائيليون كذب هذا الادعاء تراجعت إسرائيل وأصبحت تتدعي أن خروج اللاجئين هو حادث عرضي ناتج عن الحرب ، وليس ناتجًا عن تخطيط .

---

[1] – المرجع السابق ، 12 فبراير 1948م .

[2] – الخالدي : كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص 723– 724

إن شهادة خمسمائة وخمسين ألف لاجئ من الذين طردوا من ديارهم عام 1948م والباقين اليوم على قيد الحياة تؤكد عكس ذلك ، وشهاداتهم هذه أصبحت مشفوعة بالوثائق الإسرائيلية التي أصبحت متاحة للباحثين .

هذا وقد شكلت خطة دالت التي نفذها الصهاينة في حرب عام 1948م عاملاً مركزياً في عملية الترحيل ، فتوسيع رقعة الدولة والخروج عن حدود التقسيم التي نص عليها قرار الأمم المتحدة 181 ، وطرد الفلسطينيين من بين الأهداف الرئيسة لتلك الخطة التي أعدها ونفذها إيجال يادين ضابط الأركان اليهودي ، وأفصح عن تفصيلاتها وأهدافها ، وفي مقدمتها ترحيل أكبر عدد من الفلسطينيين ، فكانت المجازر والفظائع المتعمدة وأجواء الخوف والإرهاب المنظم ، وسلب الأهالي كل ما يملكونه ، واقتياد الشباب والنساء والشيوخ والأطفال إلى الحدود ، وإطلاق الرصاص على مجموعات سكانية جزءاً لا يتجزأ من مخطط الترحيل الجماعي .

بعد ما فعله الصهاينة بأهل فلسطين من قتل وحرب وإبادة بغرض تشريدهم من أرضهم ووطنهم زادوا على ذلك بأن قاموا بعقد اتفاقيات مع كثير من حكام العرب مثل : نوري السعيد في العراق ، وأحمد حميد الدين امام اليمن ، وغيرهم ، لترحيل اليهود من بلادهم إلى فلسطين .

كان حق العودة لزمن طويل موضوعاً محظوراً أو محرماً في المجتمع الإسرائيلي ، ثم تحول إلى خرافه ، فوزير الخارجية والمفاوض الإسرائيلي الأساسي لاتفاقات أسلو شمعون بيرس يضعه في صورة مستمرة بين مزدوجين ، ويعلن أنه مشكلة غير قابلة للحل . لكن باختلاف الاماكن تختلف الأوضاع ويختلف المحاورون ، فنواب المعارضة في الكينسيت الإسرائيلي يدعون إلى جعل هذا الحق خطًا أحمر يتعذر عبوره ، وذلك طبعاً بمعنى ممارسته من قبل الفلسطينيين .

وبالنسبة إلى شولاميت ألوني التي تعتبر مع ذلك من رواد السلام فهو ليس حتى حلماً .

إن حق العودة هو في قلب نزاع الشرق الاوسط وهو من النصوص الأولى للأمم المتحدة ، فإرغام شعب بأكثريته على النزوح عن أرض استقر فيها منذ أقدم العصور حسب خطة مرسومة من اسرائيل تهدف إلى إخلاء تام لأكبر مساحة ممكنة من ساكنيها (خطة دالت) .

والمطالبة بهذا الحق حجبت جزئياً أعواماً طويلة ، وقد أخضعت إسرائيل هذا الحق منذ البدء بشروط مختلفة تتغير بحسب الأوضاع ، وذلك بهدف تأخير تحقيقه قدر المستطاع ([1]).

إن هذا التبدل في التصورات يتزامن مع نشوء تغيرات في الاستراتيجيات من قبل إسرائيل . إن حكام هذه الدولة أنكروا مسؤوليتهم عن طرد الفلسطينيين وتهجيرهم ،ورأوا أن هؤلاء الذين خرجوا من ديارهم إما أن يكونوا قد رحلوا بملء إرادتهم ، وإما بطلب من حكام الدول العربية المجاورة .

وقد وضعوا شروطاً مسبقة لممارسة حق العودة التي هي عنصر أساس في المفاوضات قائلين إن المفاوضات يجب أن تجري بين إسرائيل والدول العربية ، وتحدثوا عن تبادل السكان ، أي أنهم استقبلوا عدداً من اليهود الآتين من الدول العربية يوازي عدد الفلسطينيين الذين استدرجوا إلى مغادرة إسرائيل ، وبهذا فإن حق العودة يصل إلى النقطة التي يمكن وصفها بالاستحقاق .

ويمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي من حق العودة بما يلي :

1- لا يمكن القبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل لأن ذلك يشكل خطراً على أمنها ووجودها وطابعها اليهودي .

2- الاعتراف بحق العودة يعني الإقرار بالمسؤولية عن نشوء المشكلة .

3- لا يجوز ترك أي قرار بشان العودة في يد الفلسطينيين (كلم الشمل مثلاً) .

4- إعادة اللاجئين إلى منازلهم يقُوّض نسيج المجتمع والشعب الإسرائيلي .

5- العودة تهدد الصبغة اليهودية للدولة فهي خطر ديموغرافي حقيقي على دولة إسرائيل .

6- الحل الديمواقراطي غير قابل للناقش ، ومن هنا الحفاظ على المجتمع اليهودي هدف أسمى.

7- تتعهد الدول العربية في إطار الاتفاقات معها ، بتوطين اللاجئين فيها على أراضيها .

8- يجري استبدال الأنروا بالدول المضيفة ، وتنشأ سلطة دولية لإعادة تأهيل اللاجئين وتحسين أوضاعهم ، على اعتبار ان اسرائيل غير راضية عن الأنروا ، ليس فقط بسبب صفتها الدولية الشاهد

[1] – بابا دجي ، رمضان و آخرون : حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ، ط2 ، سنة 1997م ، ص 5

على مشكلة اللاجئين ، وإنما لكونها جهاز ثبت فشله في تفكيك المشكلة من وجهة النظر الاسرائيلية .([1])

9- محاولة تذويب قضية اللاجئين وإزالة تلك القضية الحساسة من قلب الصراع العربي الاسرائيلي .

10- تقليص كلاً من الضغط الإنساني الدولي ، والدبلوماسي الغربي ، وضغط الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين على إسرائيل .

11- تحطيم الهوية الجماعية للاجئين وحالة الاشتباك الممكنة معهم ([2]).

12- تدمير أكبر قدر ممكن من القرى الفلسطينية.

13- توطين المهاجرين اليهود في القرى العربية.

14- سن القوانين التي تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم.

حق العودة ووجود دولة اسرائيل

لقد أدرج حق العودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م ، ونصت عليه اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري ، كما أنه ورد في الوثيقة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت عام 1966م ، ويمكن استنتاج هذا الحق في اتفاقية جنيف الرابعة بشان حماية المدنيين في زمن الحرب . ونصت عليه الاتفاقيات الاقليمية الرئيسية في العالم وهذا كله يزودنا بعناصر مقارنة مفيدة حين التحدث عن حق العودة .

وحق العودة مرتبط من المنظار القانوني بصورة حميمة لا بولادة دولة إسرائيل فحسب ، ولكن أيضا بقبول عضويتها في الأمم المتحدة ، ففي أثناء المناقشات التي سبقت قبول عضوية هذه الدولة في منظمة الأمم المتحدة شدد ممثلها بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ظهرت بناء على

---

[1] – سالم ، وليد : حق العودة (البدائل الفلسطينية) ، وحدة الدراسات الاستراتيجية بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع – القدس ، سنة 1997م ، ص 50 .
انظر : عبد ربه ، صلاح : اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين ، مركز المعلومات البديلة – رام الله ، سنة 1996م ، ص 24-25 .

[2] – مصالحة ، نور : اسرائيل وسياسية النفي (الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون) ، ترجمة عزت العزاوي ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – رام الله ، سنة 2003م ، ص 73

دعوة المجموعة الدولية ، ومن هنا الشرعية الدولية لهذه الدولة ترتكز على وثيقتين أساسيتين الأولى وعد بلفور ، الذي كان أصلاً إعلاناً بريطانياً بسيطاً ، لكنه أصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من الانتداب البريطاني على فلسطين بتوكيل من عصبة الامم .

والوثيقة الأخرى هي القرار رقم 181 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يتناول الحكم المستقبلي بفلسطين ومخطط التقسيم مع وحدة اقتصادية .

إن هذين النصين يؤكدان بصورة متفاعلة الحقوق الشرعية للمجموعتين اليهودية والعربية الموجودتين في فلسطين ، وبعبارة أخرى عن عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة لم تعترفا بحقوق العنصر اليهودي إلا بقدر ما تم تأكيد شرعية حقوق العرب الفلسطينيين ، ومن هنا نستطيع القول أنه ليس بإمكان إسرائيل أن تختار ما تشاء من أحكام قرارات الأمم المتحدة التي تلائمها ، وأن تستبعد القرارات الأخرى والآخرين . وبإعادة النظر بالشرعية الناتجة من مخطط التقسيم لسنة 1947م فإن إسرائيل تقُوّض الأسس القانونية لشرعيتها الخاصة ([1]).

الأساس القانوني لحق العودة

اعترافا بحقوق الشعب الفلسطيني المُهجَّر فقد تبنت الأمم المتحدة قرار 194 بتاريخ 11كانون أول 1948م حيث نصت الفقرة 11 منه على (تقرر الجمعية العمومية بأنه يجب السماح للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم أن يقوموا بذلك في أقرب فرصة ممكنة ، ويجب دفع التعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة إضافة إلى التعويضات لقاء الخسارة أو الضرر للممتلكات في ظل مبادئ القانون الدولي أو بالإنصاف ، ويجب احترام ذلك من جانب الحكومات والسلطات المعنية) .

ومنذئذ يجري التأكيد عملياً على هذا القرار كل عام ، وهو يحظى بإجماع دولي باستثناء إسرائيل ([2]).

---

[1] – بابا دجي ، رمضان و آخرون : حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه ، مرجع سابق ، ص 124

[2] – أبو سنة ، سلمان : اللاجئون الفلسطينيون ، مرجع سابق ، ص 14 .

والمتأمل لنص هذا القرار يرى :

1- الخيار في حق العودة يعود للاجئين أنفسهم ، وليس لغيرهم .وإذا قرروا العودة فإن منعهم بالقوة يعتبر ضمناً عملاً عدوانياً .

2- تتم العودة في (أول فرصة عملية ممكنة) وقد حانت تلك الفرصة عند توقف القتال وتوقيع اتفاقيات الهدنة مع مصر أولاً في فبراير 1949م ومع سوريا أخيراً في يوليو 1949م ، ويعني ذلك أن منع اسرائيل اللاجئين من العودة لديارهم من 1949م إلى الآن هو خرق مستمر لهذا القرار ، يترتب عليه أنها مسؤولة عن الخسائر الناجمة عن حرمانهم من حق العودة واستغلال اراضيهم وممتلكاتهم من 1948م إلى الآن ، ومسؤولة كذلك عن المعاناة النفسية التي قاسوها على نفس المبادئ التي عوضت بها المانيا اليهود لأفعال النازية حسب اتفاقية لكسمبورج في 10 سبتمبر 1952م .

3- يدفع التعويض عن كل ممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة . أما الذين يرغبون في العودة فيدفع التعويض لهم عن الخسارة أو الضرر الذي لحق بممتلكاتهم ، إلى أن يعود صالحاً كما كان .

وعليه فإن التعبير الشائع (العودة أو التعويض) خاطئ ، وصحته (العودة والتعويض) . وتركز المذكرة التفسيرية للقرار على التعويض عن " النهب والسلب للممتلكات الخاصة ، وتدمير الممتلكات والقرى دون حاجة عسكرية " .

4- المسؤول عن التعويض هو (الحكومات والسلطات المسؤولة) ، وهذا يشمل الحكومات المتعاقبة لإسرائيل ، ومنظمات الهاجاناة والأرغون وشتيرن والصندوق القومي اليهودي وغيرها .

5- ترك القرار جرائم الحرب لأن لها مجموعة تشريعات كاملة ولها سوابق عديدة ([1]).

تمسك اللاجئين بحق العودة

إن تركيز اللاجئين الفلسطينيين على خصوصية مطالبهم المشروعة والعادلة يأتي من منظار الشرعية الدولية أو من منظار شرعية حقوق الإنسان والفلسفة التي تؤسس لها .

إن حاجة اللاجئين الفلسطينيين إلى تمثيل مطالبهم في تقرير مصيرهم والعودة إلى وطنهم هي حاجة فلسطينية عامة لمجموع الشعب الفلسطيني باعتبار أنه من غير الممكن لتمثيل الفلسطيني أن

[1] – أبو سنة ، سلمان : حق العودة ، المركز القومي للدراسات والتوثيق – غزة ، سنة 1990م ، ص 23 .

يكتمل من غير اللاجئ ، فلا يمكن اختزال مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتحسين شروط اقامتهم أو الخدمات المقدمة لهم، فقضية اللاجئين هي قضية محورية معقدة وهي تستحوذ على أذهان كل قطاعات الشعب الفلسطيني ، وتقض مضجع اللاجئ الفلسطيني نفسه أكثر من غيره .

لذا فإن المساهمة من كل القطاعات الفكرية والفنية والثقافية والسياسية والمهنية هامة وضرورية مهما كان تأثيرها حتى لا تضيع الحقوق .

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي فتيل الصراع المشتعل مهما جرت من محاولات لإطفائه ، وخبو الفتيل لا يعني أنه انطفأ ، لأنه سيتقد في كل لحظة خاصة وأنه مملوء بالوقود الضروري لإشعاله .

فمفاتيح البيوت مازالت معلقة على جداران بيوت اللاجئين في أماكن لجوئهم ، واللاجئ الفلسطيني الذي عانى مهانة الخيمة وكيس الدقيق لن يتخلى عن حقه في العودة ؛ لأنه يدرك أن تخليه يعني ضياع لهويته الحضارية وإنهاء لجذوره وأصوله ، وتكريس للاحتلال الغاصب ،وإعطاء وجوده شرعية على أرض فلسطين التي احتلها بالقوة المسلحة وبالقهر والقتل والتدمير وبنى كيانه على حساب الشعب الفلسطيني .

إن قضية اللاجئين وحق العودة هي خط أحمر يُمنع إخضاعها للحسابات السياسية أو الاتفاقيات المرحلية ؛ لأن في ذلك تكريس للأهداف الصهيونية القائمة على التوطين و الدمج أو الحلول الاقتصادية أو بالعودة المشروطة إلى أماكن السلطة الوطنية ، وبالتالي نسف كل القرارات الدولية التي أكدت على حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفي المقدمة القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن الحلم الفلسطيني المفعم بالحنين إلى العودة للوطن قابلا للتحقيق ؛ لأنه يمثل مصداقية لقضية مقدسة رغم ضبابية المرحلة واختلاط الأوراق ، إلا أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين يبقى موضوعاً نضالياً ووطنياً ، وهو ملك الشعب الفلسطيني لا يجوز لأي كان المساومة عليه

إن جماهير اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام ، وجماهير المخيمات بشكل خاص كانت باستمرار عوامل تثوير واستنهاض ، وبؤرة تحريض ، وخلايا مقاومة ضد كل أشكال القمع والاضطهاد ، وكل مشاريع التصفية غير العادلة ، وضد التوطين ، وقد شكلت على امتداد أكثر من ستة عقود من تاريخها مادة حية للعمل السياسي والجماهيري الوطني .

واستطاع اللاجئون الفلسطينيون أن يزودا المقاومة الفلسطينية منذ نشوئها بالدماء الدافقة الشابة عسكرياً ، وبالعقول المبدعة الخلاقة سياسياً ، وهاتان الميزتان أوجدتهما ظروف اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية ، على اعتبار أن جماهير اللاجئين خصوصاً التي تعيش في المخيمات ليس لديها شيء تخسره ، وهي شرائح اجتماعية مسحوقة حتى العظم ، وتعيش في ظل ظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية وبيئية لا تُحسد عليه .

كما أن الغالبية العظمى من اللاجئين تنحدر طبقياً من أصول فلاحيه كانت مالكة للأرض التي اقتلعت منها عنوة عام 1948م ، لذا فقبول اللاجئين التوطين خارج الوطن أصبح أمراً مستحيلاً ، هذا بالإضافة إلى عدم استعداد الدول العربية المضيفة لاستيعاب اللاجئين ، فقد اعتبرت الدول العربية تاريخياً إسرائيل مسؤولة عن خلق قضية اللاجئين ، وطالبت علناً بعودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم .

ونستطيع أن نُجمل موقف اللاجئين الفلسطينيين بالآتي:

1. التمسك بحق العودة.
2. رفض التوطين.
3. المطالبة بالتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية.
4. قضية اللاجئين هي قضية مركزية ، وهي لب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
5. مقاضاة اليهود الصهاينة عن مجازرهم التي تسببت في التهجير أمام المحاكم الدولية.

إن نمو الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها برفعها السلاح الذي نجم عنه عمل عسكري ضد أي فكرة لتوطين اللاجئين خارج حدود فلسطين جعلت الفلسطيني اللاجئ لا يقبل بأي حال من الأحوال وطناً بديلاً عن فلسطين ، وجعلته يتمسك بالنقاط الخمس السابقة.

مراجع البحث

1. جمال مسعود، وفاء جمعة:أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ(ذرية إبراهيم عليه السلام وبيت المقدس)، دار طيبة، الرياض، عام1986م.
2. حنا عيسى: الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية، جريدة القدس 1995/10/14م.
3. رمزي رباح: اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت عام 1996م.
4. رمضان بابا دجي وآخرون: حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت عام1997م.
5. زياد أبو عمرو: أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ، دار الأسوار، عكا عام 1987م.
6. سلمان أبو ستة: اللاجئون الفلسطينيون(الواقع الراهن والحل.. في إطار حق العودة)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1 غزة عام2001م.
7. سلمان أبو ستة: حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عام 2001م.
8. سلمان أبو ستة: حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة عام1999م.
9. صلاح عبد ربه: اللاجئون، مركز المعلومات البديلة، القدس، عام 1996م.
10. عبد الحميد سيف: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الدار العربية للعلوم، ط2 بيروت عام2002م.
11. عبد الله الحوراني: اللاجئون (قضية وموقف)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة عام 2001م.
12. لطفي زغلول: الخروج من جلد النكبة، جريدة القدس 1998/5/29م.
13. مجلة الهلال عدد مايو 1998م خاص بفلسطين (1984م-1998م)، القاهرة.
14. محمد حافظ يعقوب: اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام (بيان ضد الأبارتيد)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة عام 1999م.
15. مصطفى البرغوثي: القضية الفلسطينية، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس، عام2003م.
16. مها البسطامي: الصراع على الأرض والسكان في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 304 آذار (مارس) عام 1990م.

17.نور مصالحة:إسرائيل وسياسة النفي (الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون)، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين عام 2003م.
18.وليد الخالدي: دير ياسين (الجمعة 1948/4/9م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 بيروت عام1999م.
19.وليد الخالدي: كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة48 م وأسماء شهدائها)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت عام 1997م.
20.وليد سالم: حق العودة (البدائل الفلسطينية)، وحدة الدراسات الإستراتيجية –بانوراما– المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس عام 1997م.